رأي القدس

اسرائيل تسعى لانهيار وقف اطلاق النار

■ حتى ينجح اي اتفاق لوقف اطلاق النار، لا بد من التزام الاطراف المتحاربة كليا ببنوده، والتوقف عن اي اعمال يمكن ان تشكل خرقا له. ولكن هذا ما لا يحدث حاليا في لبنان، حيث يبدو قرار مجلس الامن الاخير لوقف الاعمال العسكرية في حالة من الترنح بفعل الخروقات الاسرائيلية المتزايدة.

قبل ثلاثة ايام اقدمت القوات الاسرائيلية على عملية انزال قرب مدينة بعلبك تصدى لها مقاتلو «حزب الله» والحقوا بها خسائر مادية وبشرية كبيرة، تمثلت في مقتل ضابط واصابة ثلاثة جنود.

القيادة العسكرية الاسرائيلية بررت العملية بانها جاءت من اجل منع تهريب اسلحة ايرانية وسورية الى حزب الله، ولكن شهود العيان اكدوا انهم لم يلاحظوا اي عمليات تهريب، ولو كانت هناك عربات تحمل اسلحة لاقدمت قوات الانزال الاسرائيلية على تدميرها، وتم العثور على بقاياها في ميدان المعركة.

بالأمس اعلن الجيش الاسرائيلي عن مقتل ثلاثة من مقاتلي «حزب الله» في الجنوب اللبناني على ايدي قواته التي توغلت في المنطقة وهاجمت هؤلاء.

هذه انتهاكات فاضحة لقرار وقف اطلاق النار من قبل اسرائيل وقواتها، يمكن ان تهدد بانهياره في اي لحظة، فقد هدد وزير الدفاع اللبناني بعدم استكمال جيش بلاده الانتشار اذا استمرت هذه الخروقات. ويبدو واضحا ان اسرائيل تسعى لنسف وقف اطلاق النار الهش هذا، من خلال استفزازاتها للمقاومة الاسلامية في لبنان، لان هذه الخروقات تتزامن مع تصريحات لمسؤولين اسرائيليين عن تصاعد الاستعداد لمرحلة ثانية من العدوان على لبنان لتعويض هزائم المرحلة الاولى.

السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة كان الصوت الاعلى في ادانة هذه الخروقات الاسرائيلية لوقف اطلاق النار، ولكننا لم نسمع مثل هذه الادانة او ما هو اقل منها من الرئيس الامريكي جورج بوش او حليفه الاوثق توني بلير. وكأنهما بصمتهما هذا يشجعان الدولة العبرية على المزيد من الانتهاكات للقرار الدولي.

ان مثل هذه الخروقات لا تشجع الدول والحكومات على المساهمة في قوات المراقبة الدولية التي نص عليها قرار مجلس الامن لحفظ السلام في جنوب لبنان، وضمان تطبيقه، وهذا ما يفسر تراجع فرنسا عن قرارها بالقبول بقيادة هذه القوات، وتخفيض مساهمتها الى اقل من مئتي جندي، بعد ان كانت تتحدث عن اكثر من عشرة آلاف على الاقل.

فسلامة ارواح القوات الدولية في جنوب لبنان تظل غير ممكنة في ظل هذه المواقف الاسرائيلية التي لا تعير اي اهتمام او احترام لقرارات مجلس الامن الدولي والصمت الامريكي البريطاني على خروقاتها.

ويكفي التذكير بان الطائرات الاسرائيلية أغارت على مواقع للامم المتحدة في الجنوب وقتلت اربعة من جنودها، ومن المؤسف ان مجلس الامن الدولي لم يدن هذه الجريمة في حق قواته بسبب «الفيتو» الامريكي الجاهز دائما لحماية اسرائيل من اي ادانة او عقوبات دولية.

ان انهيار وقف اطلاق النار الهش في جنوب لبنان الذي تريده وتعمل من اجله، القيادتان السياسية والعسكرية الاسرائيليتان، بدعم امريكي، من اجل استئناف العدوان على لبنان مجددا، ستترتب عليه نتائج كارثية، لا تنحصر فقط في مقتل المئات وربما الآلاف من اللبنانيين الابرياء، وتدمير ما تبقى من بلادهم، وانما يمكن ان تمتد الى توسيع نطاق الحرب ودخول قوى اقليمية فيها، الامر الذي سيجعل من الصعب بل وربما المستحيل السيطرة عليها، مما سيصب في مصلحة التطرف وزعزعة اقتصاد العالم، بعد زعزعة استقراره وحدوث فوضى دموية عارمة.

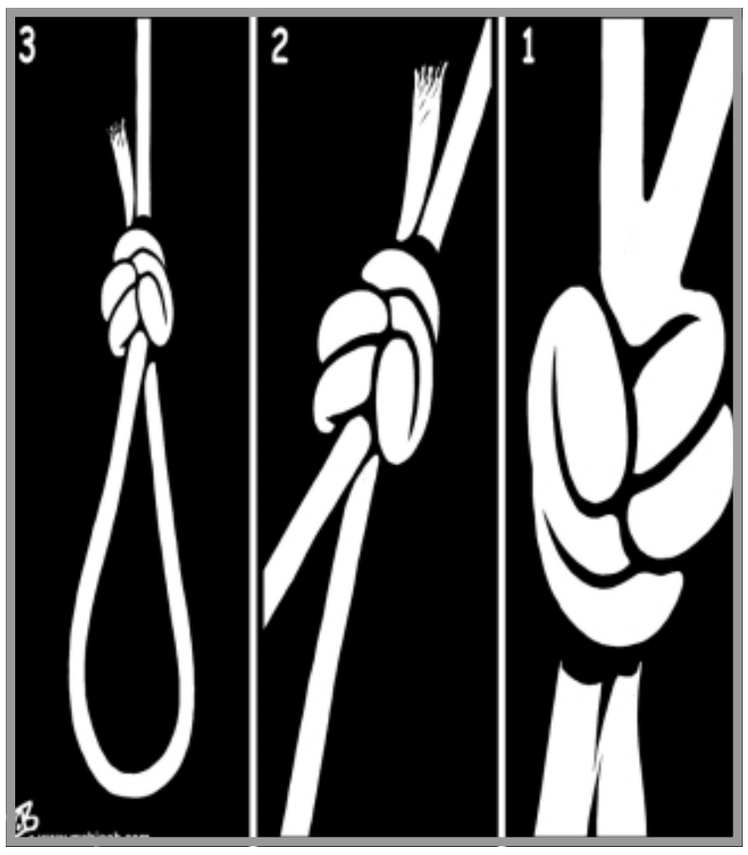

بعد النصر اللبناني المزدوج:

الذهاب إلى المدرسة اللبنانية عسكرياً ودبلوماسياً

د. عبدالوهاب الافندي *

■ يجب أن أعترف أولاً أن هذه أول مرة ـ حسب ما أذكر ـ أضطر فيها إلى تغيير رؤيتي التحليلية التي استغرقت عدة سنوات في بنائها خلال شهر واحد. فقد كنت كغيري من المحللين أعتمد الرؤية الاستراتيجية السائدة لما سمي «ثورة الشؤون العسكرية»، وهي التطور الذي ظهرت ملامحه أول ما ظهرت في الحرب على العراق عام 1991. ويعتبر عماد هذه الثورة استخدام التقنية العسكرية المتطورة المعززة معلوماتياً لإدارة الحرب بحيث يمكن توجيه ضربات مصوبة بدقة لأهداف محددة عن بعد والابتعاد عن المواجهة المباشرة في الحرب. وهذا بدوره يقصر أمد الحرب ويقلل خسائرها للطرفين، خاصة الطرف المهاجم والمتقدم تقنياً، وهي بالمقابل تزيد من جرأة الجهة المتقدمة تقنياً على شن الحروب بسهولة، وتقديم الحلول العسكرية على السياسية، بينما تجعل الأطراف الأخرى في حكم المنزوعة السلاح مهما تسلحت.

وقد تم تجريب هذه التقنيات بفعالية في حرب العراق عام 1991، ثم في البوسنة عام 1995، ثم في كوسوفو عام 1999، فأفغانستان عام 2001 وأخيراً العراق عام 2003. ويجب أن نذكر هنا بأن هذه التقنيات قد استخدمت بشكل أقل تطوراً من قبل إسرائيل في حربها ضد حزب الله في لبنان بين عامي 1990 ـ 2000، ثم ضد الانتفاضة الفلسطينية منذ عام 2000. وقد شمل هذا استخدام الطائرات من دون طيار، والقصف الصاروخي الموجه من بعد.

وبناءً على هذه المعطيات فإنه أصبح من الصعب عملياً الحديث عن حرب يخوضها طرفان، وربما أصبح أكثر ملاءمة الحديث عن ما يشبه عمل الشرطة في تنفيذ القانون. فعلى سبيل المثال كان معظم العراقيين (واللبنانيين في الحرب الأخيرة) يعيشون ما يشبه الحياة الطبيعية أثناء القصف المستمر على بلدهم، حيث كان القصف يستهدف مواقع معينة ولم يكن شاملاً كما هو الحال في الحروب التقليدية. وفي الحرب على العراق عام 1991 كانت خسارة الأمريكيين وحلفائهم أقل من مئة جندي، مقابل ثمانية وخمسين ألفاً في فيتنام. وهذا بدوره غير المعادلة وسهل لأمريكا اللجوء إلى الخيار العسكري خلافاً لما حذر صدام منه السفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي في لقائهما الشهير قبيل غزو الكويت حين قال لها إن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل خسارة عشرة آلاف جندي.

ولكن الحرب الأخيرة في لبنان غيرت هذه المعادلة إلى حد كبير، ودعت إلى إعادة التفكير في ملامح ومقتضيات «ثورة الشؤون العسكرية». على سبيل المثال هناك مدعاة لإعادة النظر في قدرة الطيران على حسم المعارك العسكرية، وهي مسألة كانت مطروحة حتى قبل هذه الحرب. فقد كانت فعالية الطيران محدودة من قبل في الكويت والعراق وكوسوفو، إلا فيما يتعلق بتأثيره النفسي على الحكومات المعنية التي تجد نفسها تتعرض لاستهداف لا تستطيع إيقافه أو الرد عليه، فتضطر إلى الاستسلام. ولكن أداء حزب الله كان أول اختبار حقيقي للتقنية العسكرية الجديدة يستغني من العامل النفسي. وما أثبتته هذه المواجهة هو أن التقنية العسكرية المتطورة تشبه إلى حد كبير العمليات الإرهابية في كونها تمثل وسيلة للضغط والابتزاز أكثر منها أداة عسكرية فعالة. فالإصابات بين مقاتلي حزب الله نتيجة لهذه التقنيات تكاد تكون معدومة، ولكن ما تعرض له المدنيون والبنية التحتية شكل عامل ضغط على حزب الله والحكومة اللبنانية دفعهما إلى المطالبة بسرعة وقف إطلاق النار، وإلا فإن المعركة في الميدان العسكري كانت في صالح حزب الله بدون أدنى شك.

هذا الأداء يشكل انقلاباً في المفاهيم العسكرية لا بد أن كل جنرالات العالم يعكفون الآن على دراسته واستقاء العبرة منه. ولو كان لجنرالات العرب بقية من الحكمة لكان معظمهم قد شدوا الرحال إلى لبنان أو هم في طريقهم إلى هناك للدخول في مدرسة حزب الله «التوجيهية» ودراسة هذه التجربة المثيرة للاهتمام. فمن الواضح أن قادة الحزب العسكريين ومنظريه الاستراتيجيين قد درسوا بدقة وتمعن كل جوانب ثورة الشؤون العسكرية وأعدوا خططهم الدفاعية على هذا الأساس. ومن هنا فإن إنجاز حزب الله يعتبر إنجازاً عبقرياً في تصميم الدفاعات، وهو على النقيض تماماً من التطرف أو التهور أو الهوس الديني وغير ذلك مما يتهمه به خصومه. بل بالعكس، كان تصرف حزب الله قمة في العقلانية وحسن التدبير والاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، بما فيها الطاقات البشرية والمعنوية والحماس الديني. ومن هنا وجبت دراسة هذه التجربة بعناية وتمعن واستفادة الدروس منها.

من جهة أخرى فإن انتصار لبنان في هذه المواجهة لم يكن انتصاراً عسكرياً فقط، بل لم يكن في أكثره عسكرياً. الأداء العسكري لحزب الله كان متميزاً وملهماً كما أسلفنا، ولكننا يجب أن نتذكر أن هذه كانت حرباً دفاعية، وأن إسرائيل هي التي كانت في موقع الهجوم. وبالتالي فإن غاية النصر كان يتمثل في الصمود إلى أن تتدخل الضغوط السياسية لإيقاف إسرائيل عن عدوانها. ومن هنا فإن الدور الذي لعبته الحكومة اللبنانية بقيادة فؤاد السنيورة لم يكن أقل حسماً في تحقيق النصر. وقد تمثل هذا في توزيع ذكي للأدوار وتكامل في الأداء بين القوى السياسية، حيث لعبت القوى القريبة من دمشق ممثلة في رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الجمهورية إميل لحود دوراً محورياً في دفع الخط السياسي للمقاومة، بينما لعبت قوى 14 آذار (مارس) دوراً لا يقل أهمية في حشد الدعم الغربي للموقف اللبناني. وقد كان للتضامن اللبناني ورفض كل القوى السياسية للمخطط الإسرائيلي الأمريكي الذي كان يهدف إلى ضرب اللبنانيين بعضهم ببعض دوراً حاسماً في تحقيق النصر الدبلوماسي الذي تم وجعل لبنان لا يخسر تماماً في مجلس الأمن ما كسبه مقاتلو المقاومة في الميدان، كما حدث في ظروف سابقة مثل حرب أكتوبر التي تحول فيها النصر العسكري الجزئي إلى كارثة سياسية.

هذا الإنجاز لم يأت بغير ثمن. وأكبر ثمن كان تعهد الحكومة بإبعاد حزب الله عن الجنوب تمهيداً لنزع سلاحه وإنهاء دوره العسكري، والالتزام الأوضح للسنيورة بأن الدولة لن تسمح بعد اليوم لأي جهة بأن تجر البلاد إلى حرب. وقد كان قبول أمريكا وفرنسا وبقية الدول لهذا التعهد، إضافة على الحرص على ألا تسقط حكومة السنيورة، عاملاً مهماً في القبول الدولي لمعظم المطالب اللبنانية وتضمينها في قرار مجلس الأمن رقم 1701. ولكن هذا لا يمنع من أن صلابة موقف الحكومة والتضامن اللبناني كانا عامل ضغط مهم، ودرساً لأي مفاوض عربي (أو غير عربي) في استخدام كافة أوراق الضغط لتحقيق الأهداف السياسية دبلوماسياً.

الخلافات التي دبت بين الأطراف المتنافسة في لبنان بعد انتهاء النزاع يجب ألا تحجب هذا الأداء المتميز من الجانبين، خاصة قوى 14 آذار التي جندت علاقاتها الخارجية لمصلحة لبنان الوطنية ولم تنحدر إلى مستوى قوى سياسية في دول عربية أخرى جاهرت بطلب التدخل العسكري المباشر ضد خصومها. ويكتسب هذا الأداء العسكري ـ الدبلوماسي المزدوج أهمية مضاعفة كون الهجمة الإسرائيلية المبيتة وشراستها كانت مفاجئة للجميع. فهذه لم تكن أول مرة يخطف فيها حزب الله جنوداً إسرائيليين، كما أن المعروف أن إسرائيل كانت تعطي أولوية لسلامة جنودها قبل أن تصعد المواجهة كما فعلت الآن.

العامل الذي دفع إسرائيل إلى التصعيد في لا مبالاة بمصير الجنود كان هو الحاجة إلى ابتدار المواجهة مع إيران بسحب ورقة حزب الله منها. فإيران قد هددت من قبل بأن أي استهداف لمشروعها النووي سيواجه بانتقام يستهدف إسرائيل والقوات الأمريكية في العراق. وعليه كان لا بد من التمهيد للعدوان على إيران بإزالة حزب الله من الوجود، باعتباره قد يكون أداة إيران في الانتقام. ومن هنا فإن إسرائيل والولايات المتحدة هما اللتان قررتا خوض معركتهما مع سورية وإيران في لبنان، وليس العكس كما يشاع من قبل حلفاء إسرائيل العرب.

بنفس القدر فإنه لا صحة للزعم القائل بأن إسرائيل كانت تحارب معارك أمريكا في لبنان، لأن هذه الثنائية لم يعد لها وجود منذ صعود فريق المحافظين الجدد إلى السلطة تحت إدارة بوش، لأن هؤلاء المحافظين الجدد هم صهاينة أكثر من أولمرت وشارون. وبعضهم مثل دوغلاس فايث وريتشارد بيرل كانوا من صاغ المذكرة الشهيرة لبنجامين نتنياهو عام 1996 تطالب بإلغاء أوسلو ومبدأ الأرض مقابل السلام، والعمل على إسقاط نظام صدام حسين ومحاصرة سورية، وبناء محور جديد مع الأردن ومصر وعراق ما بعد صدام حسين. هناك إذن خطة صهيونية متطرفة واحدة يتم تنفيذها من تل أبيب والبيت الأبيض بنفس الحماس. الثنائية القائمة ليست بين واشنطن وتل أبيب بل بين المعتدلين في إسرائيل وواشنطن (وهم جنس في طريقه إلى الإنقراض) والمتطرفين الذين يهيمنون على الأمور في العاصمتين. ولهذا فإن الهزيمة في لبنان جاءت ضربة موجهة للطرفين بعد كارثة العراق ومستنقع أفغانستان، مما أدى الآن إلى هبوط شعبية بوش إلى أدنى مستوى لها رغم التهويل الإعلامي للعملية الإرهابية المزعومة في بريطانيا الأسبوع الماضي.

الدرس اللبناني كان إذن ليس عسكرياً فقط لفائدة الجنرالات، وإنما سياسياً ـ دبلوماسياً أيضاً في التماسك والصلابة واستغلال كل نقاط القوة بأكبر قدر من الفعالية. ومثلما كانت صلابة المقاتلين في الميدان دعماً للجهود الدبلوماسية، كانت صلابة الدبلوماسيين والسياسيين وتمسكهم بالثوابت سنداً للمقاومة. ولعل السياسيين العرب أحوج إلى هذا الدرس الدبلوماسي منهم إلى الدرس العسكري، خاصة أننا لسنا بحسن نية عادل إمام الذي تساءل ببراءة «هم حيحاربوا؟»، ولكننا نتمنى أن يستفيدوا من التجارب الدبلوماسية بغرض تحسين شروط الاستسلام على الأقل.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

قراءة في قرار مجلس الامن رقم 1701

د. انيس فوزي قاسم *

■ بتاريخ 2006/8/11 اصدر مجلس الامن الدولي بالاجماع القرار رقم 1701 الخاص بالحرب الدائرة بين اسرائيل وحزب الله على الساحة اللبنانية. وجاء هذا القرار معدلاً لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة وفرنسا بتاريخ 2006/8/5، أي بعد مرور اكثر من ثلاثة اسابيع على اندلاع القتال. وقد صدر القرار عن مجلس الأمن بعد ان ذهب وفد يمثل الدول العربية محاولاً ادخال تعديلات على النص المقترح. فالى أي مدى نجحت الديبلوماسية العربية في ذلك، وما هي آثار هذا القرار في صيغته النهائية؟

وقبل الاجابة على السؤال، لا بدّ ان نستعرض النص المقترح أصلاً على ضوء النص النهائي لبيان مدى نجاح الديبلوماسية العربية. بينما تضمن النص الأصلي اربع فقرات تمهيدية واربع عشرة فقرة تنفيذية، جاء النص النهائي متضمناً عشر فقرات تمهيدية وتسع عشرة فقرة تنفيذية. ومن الواضح ان النص النهائي قد جاء متضمناً النص المقترح على نحو شبه كامل، أي ان النص الامريكي الفرنسي ظلّ على حاله بصيغته الأصلية، ولاسيما في فقراته التنفيذيه، ثم جاءت الاضافات في النص النهائي. ليس في متناول اليد تاريخاً تشريعياً لما جرى لادخال النصوص الاضافية، ولكن استخلاصاً من واقع الحال ومن تجارب الصفقات التي تعقد بين الوفود ومن فنّ المفاوضات، فان الامور تشير الى ان ما حاول الوفد العربي ادخاله من تعديلات قد قابلتها تعديلات امريكية.

ربما نجح الوفد العربي بشكل اساسي في النص على الانسحاب الاسرائيلي (وان لم يكن انسحاباً فورياً) وذلك باضافة الفقرة التنفيذية الثانية والتي تنص على انه «في ظل وقف كامل للاعمال الحربيه، يدعو (مجلس الامن) حكومة لبنان و«اليونيفيل» كما هو مقرر في الفقرة 11 الى نشر قواتهما معاً في الجنوب، ويدعو حكومة اسرائيل ـ مع بدء الانتشار ـ الى سحب جميع قواتها من الجنوب اللبناني بالتوازي مع ذلك». وهذه هي الاشارة الوحيدة (مع اشارة مماثلة في الفقرة التمهيدية الرابعة والسادسة) الى الانسحاب الاسرائيلي، بينما لم ترد أية اشارة الى الانسحاب في النص الاصلي، وهذا انجاز هام.

اما النجاح الثاني فهو، وقد جاء ذلك بناء على الحاح الحكومة اللبنانية، حذف الاشارة الصريحة في الفقرة العاشرة من النص الاصلي الى الفصل السابع من الميثاق، وجاءت الفقرة الثانية عشرة من النص النهائي ملمحة الى اللجوء الى هذا الفصل دون ذكره صراحة، وذلك حين اشارت الى حق اليونيفيل الى استخدام القوة «بتفويض من مجلس الامن». ومن الواضح ان مثل هذا التفويض لا يمارسه مجلس الأمن الاّ بموجب الفصل السابع، ولا سيما المادة (42) الواردة في هذا الفصل والتي تجيز لمجلس الأمن اتخاذ اجراءات عسكرية في البحر والجو والبر لاستعادة السلم والامن الدوليين.

في مقابل هذين التعديلين، يبدو ان الولايات المتحدة قد شددت من نصوص المشروع الاصلي واضافت فقرات لم ترد في مشروعها، بينما اوردتها الحكومة اللبنانية في مشروع النقاط السبع التي اعلنت عنها في مؤتمر روما المنعقد في 2006/7/27. ويتجلى هذا التشديد الامريكي في تكرار تعبير ان تمدّ الحكومة اللبنانية سلطاتها على جميع الاراضي اللبنانية خمس مرات بشكل مباشر بينما لم ترد الاّ مرة واحدة في المشروع الأصلي (ومرتين بشكل غير مباشر)، وفي نزع سلاح حزب الله صراحة او ضمناً كلما ورد ذكر بسط السياده. الا ان من اهم التشديدات اللافتة للانتباه، هو تعزيز قوات اليونيفيل عدداً وعدة وصلاحيات، والتي اصبحت مرشحة، حسب القرار 1701 لأن تصبح قوة كبيرة وذات نفوذ وصلاحيات واسعة.

ربما من المفيد استعراض تاريخ اليونيفيل. تشكلت هذه القوة بموجب قرار مجلس الامن 425و426 (1978) وتشكلت من 4500 عنصر وتمّ تخفيض العدد الى حوالي 2000 عنصر حوالي العام 2003. وكانت مهمة هذه القوة بداية محصورة في ثلاث مهمات وهي التأكد من انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية، ومساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة سيطرتها على المنطقة التي تنسحب منها اسرائيل واستعادة الامن والسلم الدوليين. لم تكن هذه القوة مسلحة بل كانت في الاساس قوة مراقبة دولية. وكما هو معروف، لم تنسحب اسرائيل الاّ في العام 2000 وتم انسحابها الى ما يسمى بالخط الازرق، وخلال الفترة الواقعة ما بين اذار (مارس) 1978 وايار (مايو) 2000، شكلت اسرائيل جيش لبنان الجنوبي (او ما يسمى قوات لحد)، وحين انسحبت اسرائيل انسحب معها هذا الجيش، وان عاد معظم افراده فيما بعد الى لبنان. ومنذ العام 2000 الى اندلاع القتال في 2006/7/12، قدم الامين العام لهيئة الامم المتحدة تقارير دورية الى مجلس الامن، ويلحظ ان تقارير الامين العام تضمنت باستمرار الاشارة الى اصرار اسرائيل على خرق الاجواء والاراضي والمياه الاقليمية للبنان، والى ان تحليق الطيران الاسرائيلي المنخفض، واحياناً يكسر حاجز الصوت، كان يسبب اضراراً وترويعاً للناس. وظلّ الامين العام يكرر في تقاريره ان الحكومة اللبنانية ارسلت قوات من الجيش والامن العام الى المنطقة الاّ انها تمتنع عن ارسال جيشها في المنطقة المقابلة للخط الازرق وتركت هذه المساحة لقوات حزب الله.

اما حسب قرار مجلس الامن الاخير رقم 1701، فان عدد قوات اليونيفيل سوف يرتفع الى 15,000 عنصر، وسوف تمارس هذه القوات صلاحيات اوسع وسوف يتم تسليحها باسلحة مناسبة للقيام بمهماتها. أي انها لم تعد قوة مراقبة دولية بل قوة مسلحة بمهام عسكريه محددة. وقد ورد في الفقرة التمهيدية الخامسة ان مجلس الامن «يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية مع اضافة وزيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذا القوة»، ومن مهام هذه القوة ان تساند الجيش اللبناني في عملية دخوله الى الجنوب، وان تساعده في انشاء المنطقة العازلة ما بين الخط الازرق ونهر الليطاني وفي ضبط الحدود والمعابر للتأكد من منع دخول الاسلحة او المعدات بالاضافة الى مهماتها الاصلية من مراقبة وقف العمليات العدائية وتوسيع انشطتها لضمان عودة المهجرين. وتأتي الفقرة التنفيذية رقم (12) لتسمح «لقوات اليونيفيل القيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها وفي اطار قدراتها للتأكد من ان مناطق عملياتها لا تستخدم للاعمال العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من اداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن.....». ان هذا النص الواسع يعني ـ في التطبيق العملي ـ ان على قوات اليونيفيل ان تمنع بالقوة اية محاولات لحزب الله بمقاومة الاحتلال، وان هذه القوة تتصرف «بتفويض من مجلس الأمن»، أي ان تصرفات اليونيفيل تكون اقرب ما تكون للتصرف بموجب الفصل السابع. ويلحظ ان هذه الفقره من القرار قد استندت الى الفقرة (5) من الخطة التي طرحها الرئيس فؤاد السنيورة على مؤتمر روما.

ان ردود الافعال العربية والاسرائيلية على هذا القرار جاءت مثيرة للانتباه. فقد قال شمعون بيرس ان هذا القرار هو أهم قرار صدر في مصلحة اسرائيل، وقال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي (وصادقه على ذلك الامير سعود الفصيل) ان القرار جاء منقوصاً ولم يتضمن ما كانت تطمح له الدول العربية، بينما ايدت سورية والاردن ومصر القرار، كما رحبّت به الولايات المتحدة واوروبا.

ان القرار لا يخلو من اشكاليات ومنها ما يشكل مأزقاً. اولى هذه الاشكاليات يتضح من توقعات وزيرة الخارجية الامريكية التي ترى ان الاولوية هو لنزع سلاح حزب الله و«تفكيك الدوله داخل الدوله» على حدّ تعبير الرئيس بوش. والسؤال هو كيف يتمّ ـ عمليا ـ نزع هذا السلاح؟. اذا كانت الحرب بكل وحشيتها ودخول القوات الاسرائيلية الى قرى الجنوب وتمشيطها لم ينتج عن اكتشاف مخبأ واحد لراجمات الصواريخ أو لقواعد قوات حزب الله، فأين ستجد قوات اليونيفيل او قوات الجيش اللبناني هذه المخابىء؟ والخشية الكبرى تأتي من حجم وتجهيز وصلاحيات اليونيفيل كما حددها القرار حيث اذا طلبت الحكومة اللبنانية مساعدتها في البحث عن مخابىء الاسلحة وتجهيزات حزب الله ان يكون ذلك مقدمة لتصادم داخلي.

قد لا يكون من الحكمة ان تبدأ الحكومة اللبنانية بالمنازعة مع حزب الله، ذلك انه، والى ان يتم اعادة تجهيز الجيش اللبناني وتدريبه، وانجاز الانسحاب الاسرائيلي الواجب انجازه منذ العام 1978، لا تستطيع الحكومة الركون الى النوايا الامريكيه او الفرنسية، ذلك ان الحملة التي قادتها الولايات المتحدة لاخراج الجيش السوري وذلك غيرةً على لبنان وديمقراطيته ـ على حدّ ادعائها ـ لم تشفع للبنان ان تهبّ الولايات المتحدة لمنع اسرائيل من تدميرها المنظم لكل المنشآت المدنية ومهاجمة المدنيين ومنع وصول الادوية والاغذية لهم. وتظل غيرة حزب الله على لبنان واهله وارضه اكثر صدقاً ومصداقية من كل النوايا الطيبة ـ ان وجدت اصلاً ـ للولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية. ومن هنا يظهر ان العقلانية تقتضي المحافظة على حزب الله كمستودع دعم وردع الى ان يتم الجلاء الاسرائيلي. ان تجربة الاحتلال الاسرائيلي والمراوغة الاسرائيلية في تطبيق القرار 425 خير دليل على سوء النوايا الامريكية والاسرائيلية.

لو اخذنا الفقرات التنفيذية الواردة في القرار على انها وردت على سبيل الترتيب المتوالي، لوجدنا ان الفقرة الاولى تدعو الى وقف فوري لكل الهجمات والعمليات العسكرية، وهذا تمّ انجازه اعتباراً من الساعة الخامسة بتوقيت غرينتش من يوم الاثنين 2006/8/15. وتنص الفقرة التنفيذية الثانية على بدء انتشار قوات الجيش اللبناني مع قوات اليونيفيل في الجنوب « ويدعو (مجلس الامن) حكومة اسرائيل، مع بدء الانتشار، الى سحب قواتها من الجنوب اللبناني بالتوازي مع ذلك». والاشارة واضحة الى ان الانسحاب يبدأ متزامناً مع بدء الانتشار وليس بعد استكمال الانتشار. ثم تأتي الفقرة الثالثة التي لم تطلب تنفيذ بسط السيادة للحكومة على اراضيها، بل جاءت تشدد على «اهمية بسط سيطرة الحكومة.....»، وهذا لا خلاف عليه. لأن الفقرة السادسة تطلب من الحكومة اللبنانية اولاً اعادة فتح المطارات والموانىء واستلام المعونات لتسهيل عودة النازحين، ومن الواضح ان هذا الجانب الانساني هو اولى بالرعاية والتطبيق من الدخول في منازعات داخلية حول عملية بسط السيطرة الكاملة. وتعبير «بسط السيطرة الكاملة» يحتاج الى اعداد وتجهيز واستعداد وتدريب وتفاهمات وطنية، ولا تتم هذه السيطرة بمجرد توجيه الجيش اللبناني لأخذ مواقعه في كل المناطق اللبنانية اذ من المعلوم ان الجيش ليس في وضع يؤهله لتمكين الحكومة من بسط سيادتها.

من الواضح ان القرار 1701 قد جاء امريكيا خالصاً لوجه اسرائيل ومكافأة لها على ارتكابها كل تلك الجرائم المنظمة والمبرمجة والتي يبدو ـ حسب مقالة سيمون هيرش ـ كانت سيناريو لضربة امريكية قادمة لايران. ولا أدلّ على ذلك من أن اسرائيل اشعلت هذه الحرب بلا مبرر بمقولة طلب الافراج عن اسيرين اثنين من جنودها. بينما جاء القرار 1701 دون كلمة واحدة في فقراته التنفيذية عن الاسيرين الاسرائيليين، بل انصبّ التركيز على «بسط السيطرة» (مما يعني تجريد حزب الله) وتدعيم القوة الدولية وسيطرتها.

ان تبديد المستودع الاستراتيجي لحزب الله بعد انجازاته المرعبة للعدو الاسرائيلي هو أقرب الى الجهل الذي يمارسه بعض امراء النفط الذين يبددون ثرواتهم على اسلحة لا تجد مواطنين لديها لقيادتها وادارتها وصيانتها. نربأ بالحكومة اللبنانية ان تصل الى تلك الدرجة من الحمق والجهل. وان وصلت ـ لا سمح الله ـ فلا انسب من ترداد قول الامام علي: ان البعد عن الاحمق قربى من الله.

* محام مقيم في الاردن

المطلوب مبادرة لنقل الأمم المتحدة بعيدا عن الولايات المتحدة

د. نهى خلف *

■ تصوروا لو كانت الامم المتحدة بشكل مباشر تحت سيطرة «السيادة» الإسرائيلية»!

هل كان من الممكن في هذه الحالة أن يثق أحد بأنها ستخرج بأي قرار لا يتطابق مع مصلحة اسرائيل؟ وهل كان سيسمح لوزراء الخارجية والرؤساء العرب بحضور جمعيتها العامة بكل بساطة؟ وان كان سيسمح لهم بذلك وحتى في حال وافق البعض منهم على المشاركة في جمعية عامة تعقد في اسرائيل فهل سيكون ممكنا لهم فعل ذلك دون الاعلان عن التواطؤ المباشر مع السلطات الاسرائيلية ودون خجل من شعوبهم بعد كل ما حدث في لبنان وفي الوقت الذي يتواجد عدد كبير من الوزراء الفلسطينيين ومن اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني خلف القضبان الإسرائيلية؟

بعد كل الجرائم التي ارتكبت ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني الا يجب أن يطرح بشكل جدي السؤال الاستراتيجي التالي: ما هو الفرق بين اسرائيل والولايات المتحدة تحت قيادة حكومة بوش وحاشيته المكونة من المحافظين الجدد الاكثر تطرفا وشراسة من الحكومة الإسرائيلية الحالية؟

لقد اقتنع الكثير من المحللين والمفكرين اليوم، ومن بينهم بعض الاسرائيليين أنفسهم ان الشراسة الاسرائيلية الحالية مدفوعة من المحافظين الجدد مطالبين اسرائيل بفك الارتباط العضوي بالادارة الامريكية التي تدفع بالكيان الاسرائيلي نحو الهاوية.

ويمكن الذكر بهذا الصدد مقال لدانيال ليفي نشر في «هآرتس» بتاريخ 4 آب (اغسطس) 2006 بعنوان «لانهاء كابوس المحافظين الجدد» يوضح فيه التطابق الكامل بين السياسة الاسرائيلية والامريكية مطالبا اسرائيل بالتخلص من هذا الدمج.

ومن الواضح ان المحافظين الجدد يخططون لهذه الحروب منذ زمن بعيد ومن أهم البراهين على ذلك الدراسة التي نشرت عام 1996 والتي تصادف بالمناسبة الذكرى المئوية لانشاء المنظمة الصهيونية العالمية، وهي بعنوان «الفصل الشامل: كيف يمكن انقاذ المملكة» والتي تدعم اليمين الإسرائيلي ومنظره بنيامين نتانياهو.

كما صدرت دراسة هامة في آذار (مارس) 2006 عن معهد جون كندي في جامعة هارفارد بعنوان «اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية» والتي وضحت طبيعة اللوبي الصهيوني وممارسته وعلاقاته مع المحافظين الجدد وقد برهنت ان لهذا اللوبي صلاحيات غير محدودة في الصياغة والتأثير على السياسة الامريكية في الشرق الأوسط.

وقد ذكرت الدراسة ان من بعض هؤلاء المحافظين الجدد السيد جون بولتون سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة الذي فرضته السيدة كوندوليزا رايس على العالم في 8 آذار (مارس) 2005 بعد أن كان يطالب بكل عنجهية وعنصرية بنسف الطوابق العليا من الامم المتحدة التي تهتم بقضايا العالم الثالث وهو الذي استخدم حق النقض في الامم المتحدة ضد القرار الذي طالب في 2006/7/13 بوقف اطلاق النار في بداية شهر تموز على مواطنين غزة العزل والمنهكين.

ولكنني أريد في هذا المقال أن أركز بشكل خاص على نظريات السيد دانيال بايبس وهو من المحافظين الجدد الذين يحاربون كل مثقف في الولايات المتحدة يدعم القضية الفلسطينية حيث لفت انتباهي بشكل خاص مقالان لهذا العبقري نشرا في جريدة «نيو يورك سان» اليمينية في 28 آذار (مارس) 2006 وفي 4 نيسان (ابريل) 2006 على التوالي. وقد أعيد نشرهما في جريدة (هارتس) الاسرائيلية مما اثار نقاش حولهما كما أثار غضب بعض الاسرائيليين الذين اتهموه باحتقارهم لانه يتهمهم بالتخاذل والضعف أمام ما يسميه بالخطر الفلسطيني.

المقال الأول عنوانه «اسرائيل تخشى الانتصار» والثاني بعنوان «كيف يمكن لاسرائيل أن تنتصر».

والغريب انه اصبح واضحا ان الهمجية الاسرائيلية في غزة بدءا بالعملية الاجرامية على مدنيين عزل على شواطىء غزة في 2006/6/9 من قبل قوات الاحتلال تبدو وكأنها تطبيق حرفي لما يدعو اليه السيد بايبس في مقالاته التي كان بودنا الاجابة عليها فورا.

وقد أجاب على المقال الأول أحد الكتاب الاسرائيليين في «هآرتس» بتاريخ 31 آذار (مارس) متهما اياه بـ«خبط» اسرائيل. حيث أثار اتهام بايبس لاسرائيل بعدم السعي «للانتصار» وبالقيام فقط «بادارة الصراع» غضب هذا الكاتب.

والتساؤل الفعلي هو: ماذا كان يريد السيد دانيال بايبس؟

دانيل بايبس يطالب اسرائيل بالنجاح في «تحطيم معنويات الفلسطينيين» معتبرا ان ذلك أفضل ما يمكن ان يحدث لهم ويلغي عندهم حلمهم «الغبي» بالتخلص من جيرانهم.

فحسب نظرية السيد بايبس والتي يستند في تطويرها على عدة نظريات استراتيجية عالمية وخبرات وتجارب سابقة، المهم هو كسر وزعزعة العزيمة والمعنويات الفلسطينية حيث يقول ان تحطيم العتاد العسكري وهزم الجيوش وسلب الاراضي لا يعتبر عامل حاسم للانتصار بل ان العامل الحاسم للانتصار هو في الهزيمة النفسية الكاسحة، وان ذلك لا يمكن أن يتم عبر ادارة الصراع على الطريقة الاسرائيلية.

هذه ليست الا أمثلة صغيرة للحرب التي يخوضها المحافظون الجدد المسيطرون على القرار الامريكي ضد الفلسطينيين والعرب والمسلمين، كما انه أصبح واضحا دون شك ان هؤلاء مسيطرون تماما على الأمم المتحدة المتواجدة تحت السقف الأمريكي الذي يعتقل من يشاء ويقتل من يشاء.

وعلى هذا الأساس فهل من المستحيل أن يتقدم القادة العرب، وقبل أن يأخذ منهم غيرهم تلك المبادرة، بالمطالبة بنقل الجمعية العامة وكل مؤسسات الأمم المتحدة بعيدا عن الولايات المتحدة وأنياب السادة المحافظين الجدد الذين حولوها الى منبر لخدمة أهدافهم المسمومة التي تطبقها حليفتهم اسرائيل وم